مؤتمر لوزان
(مؤتمر تقسيم كوردستان)
"دراسة جيوبولتيكية"

د.فؤاد حمه خور شيد
أستاذ مساعد
قسم الجغرافية/كلية الآداب
جامعة بغداد

جەزا توفيق طالب
مدرس مساعد
قسم الجغرافية/كلية العلوم الإنسانية
جامعة السليمانية

المقدمة:

واجهت الدولة العثمانية هزيمة منكرة في الحرب العالمية الأولى كادت تؤدي ليس الى سلخ معظم الأراضي غير التركية الخاضعة للدولة العثمانية ،بل والى تمزيق خارطة تركيا في الانضول ذاتها، وإخضاعها لقوات الحلفاء ومناطق نفوذهم.ان محاولة لرسم ذلك الواقع تمت في مؤتمر السلام بباريس الذي بدأ أعماله في ١٨ كانون الأول في عام ١٩١٩،و استعداداته في مؤتمر سان ريمو الذي حدد مناطق نفوذ وانتداب كل من بريطانيا وفرنسا في الفترة من ١٩-٢٦نيسان في عام ١٩٢٠ ،وهو المؤتمر الذي تمت فيه الموافقة على بنود معاهدة سيفر في ١٠آب من العام ذاته[1].وقد رافقت هذه الإجراءات التي كانت تتخذ في قاعات مؤتمر السلام تعرض الانضول الى هجوم عسكري يوناني في مايس في عام ١٩١٩ بمباركة من دول الحلفاء وخاصة بريطانيا ،الأمر الذي أثار غضب القوميين الأتراك بقيادة مصطفى كمال اتاتورك.

في مثل تلك الظروف ظهرت وتبلورت قوة أتاتورك في الأطراف الشمالية الشرقية من كوردستان تركيا الحالية بعد ان خدع بسياسته الميكافيلية العشائر الكوردية في تلك المناطق

1-Kaniholm, Bruce Robellet ,The Origin of the cold war in Near East ,Princetion University
Press, Prinction, New Jesery, 1980,P.9

للانضمام الى قواته ، فضمن بذلك وحدة الجبهة الداخلية التي يقودها .ثم استطاع بعد ان عقدت معاهدة الكسندرپول مع روسيا السوفيتيه في ٣ كانون الثاني في عام ١٩٢٠ من اخماد حركة الأرمن.ثم نجح بعد ذلك التأريخ في توقيع معاهدة مع إيطاليا في ١٣ آذار من عام ١٩٢١ ،ثم وقع معاهدة ثانية مع روسيا السوفيتيه في ١٦ آذار عام ١٩٢١ ،تعهدت فيها حكومة السوفيتيه لتركيا بأنها لاتعترف بأية اتفاقية دولية تتعلق بمستقبل تركيا وحدودها ولاتوافق عليها تركيا أولا.[٢] كما قدم السوفيت بموجب هاتين المعاهدتين مساعدات لوجستية وذخيرة وأسلحة لجيش اتاتورك في الفترة من ١٩١٩-١٩٢٢ ما قيمته مائة مليون روبل ذهبا.[٣] وتمكن اتاتورك أيضا من توقيع معاهدة تفاهم مع فرنسا أيضا في ٣٠مايس في عام ١٩٢٠ ((اتفاقية انقرة)[٤]، ومعاهدة فرانكلين –بيلون في ٢٠تشرين الثاني عام ١٩٢١ وبذلك بقي بريطانيا لوحدها تواجه قواته ومعارضته ،لأن فرنسا وإيطاليا تخلتا بالكامل عن كل التزاماتهما تجاه معاهدة سيفر في وقت مبكر.

بعد ان ضمن اتاتورك مساعدة السوفيت له عسكريا ودبلوماسيا وحياد ايطاليا وفرنسا تفرغ لطرد اليونانيين من غرب الانضول ، فدحرهم بمساعدة القوات الكوردية العاملة تحت لوائه في معركة نهر سقاريا (٢٤آب – ١٦ أيلول عام ١٩٢٢) وطارد فلولهم حتى منطقة المضايق، وأوشكت قواته هناك على الاشتباك بالقوات البريطانية .إلا أن الطرفين التركي والبريطاني توصلا بدلا من ذلك الى عقد هدنة (مودانيا) في ١١ تشرين الثاني من عام ١٩٢٢ [٥]،ومهدت هذه الهدنة الطريق بين بريطانيا وتركيا لتسوية المشاكل المتعلقة بينهما بالطرق السلمية بما في ذلك مشكلة (ولاية الموصل) وكانت تلك هي الخطوة الأولى باتجاه عقد معاهدة لوزان بعد ان ابدى كل الحلفاء استعدادهم لإبرام معاهدة جديدة مع تركيا والتخلي بالكامل عن معاهدة سيڤر.

2-Sonyel,Salah Ramsdam, Turkish Diplomacy ,1918-1923 , Say Publication , 1976, PP.43-44

٣-كيم، جو رجي ،ثورة اوكتوبر الكبرى ومصائر شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ،دار النشر نوفوستي ،موسكو ،١٩٨٧ ،ص ١٣.

4-Lenczowski, George. The Middle East in world Affairs , Cornell University Press, Ithaca
London, 1980, P.104

5-Fisher,Sydney Nettleton, The Middle East: A history, Routledge and Kegan Paul,1971,
P.386.

الجيوپولتيك ومؤتمر لوزان:

بعد ان ابدى الحلفاء استعدادهم لأبدال معاهدة سيڤر بمعاهدة اخرى جديدة مع تركيا، اتفقت كل الاطراف على التنكر للحقوق القومية للشعبين الكوردي والارمني وعدم ذكرها في المعاهدة الجديدة كما منصوص عليها في معاهدة سيڤر ،واقتصر الحديث في هذه المعاهدة ،بقدر تعلق الموضوع بكوردستان ،بمستقبل ولاية الموصل فقط.وكان هدف الحلفاء في ذلك هو إرضاء تركيا وضمان مصالحهم في الاجزاء الاخرى من اراضي الامبراطورية العثمانية التي خضعت لاحتلالهم.

لقد رافقت الفترة الطويلة التي امضاها مؤتمر السلام (من ١٩١٩/١/١٨ولغاية ١٩٢٠/٨/١٠)، حدوث تطورات سياسية وعسكرية عديدة فوق الخارطة السياسية في الاقليم الجيوپولتيكى المحيط بكوردستان.فقد أدى ظهور روسيا السوفيتية الى تغيير جذري في موازين القوى الدولية في المنطقة.وهذا التغيير جعل كمال أتاتورك يستند على القوة السوفيتية في محاربة قوة الحلفاء.كما ان انتصار أتاتورك على خصومه داخل الاناضول(الارمن واليونان)جعله يمثل السلطة التركية الحقيقية في البر الاناضولي بدلا من السلطان محمد السادس القابع في اسطنبول بحماية القوات البريطانية .يضاف الى ذلك انقسام الرأي العام الكوردي من قضيته المصيرية .فقد أيدت معظم القبائل الكوردية في كوردستان تركيا مصطفى كمال وحاربت الى جانبه لأعتقادها بأنه القوة الأقدر على طرد الأرمن ومنع مطالبتهم بالولايات الكوردية.أما اكراد اسطنبول وعلى رأسهم الشيخ عبدالقادر بن الشيخ عبيدالله فكان يعتقد بأن العمل مع السلطان والحلفاء لضمان حكم ذاتي كوردي في تركيا هو اسلم طريق لنيل الحقوق القومية الكوردية.في حين كان السياسيون الكورد امثال الجنرال شريف پاشا والبدرخانيون يسعون لضمان تلك الحقوق عن طريق مؤتمر السلام بباريس بالتشاور مع الحلفاء.

يضاف الى كل ماتقدم انقسام الحلفاء في الموقف من كل بنود سيڤر بما في ذلك البنود الخاصة بكوردستان. فإيطاليا وفرنسا اعتبرت المعاهدة بشكل عام تجسيدا للمصالح البريطانية [٦]،وان خلق دولة كوردستان خطوة تخدم المصالح البريطانية فقط، لذا قررتا التخلي عن هذه الفكرة في أية معاهدة جديدة مع تركيا .كما ان بريطانيا اقتنعت بعدم جدوى خلق (دولة

6-Kutchera,Chris, Le Movement National Kurde,Flammarian, Paris,1979,PP.24-25 & 75, and

لازاريف ،م.ش ،المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣ ،ترجمة عبدي حاجي ،دار الرازي ، بيروت ،١٩٩١، ص ٢٦٤-٢٦٥.

كوردستان)بعد ان نجح البلاشفة في السيطرة على جورجيا واذربيجان وارمينيا .لقناعتها ان دولة كوردستان قد تتحول هي الاخرى الى دولة بلشفية تخدم المصالح السوفيتية[٧] لذلك قررت هي الأخرى التخلي عن هذه الفكرة.

من كل ذلك يتضح ان تغير الأقاليم الجيوپولتيكيه المحيطة بكوردستان وتغير موازين القوى بشكل سريع ،بعد الهدنة ،قاد الحلفاء في النتيجة الى تبديل مواقفهم في الحركة القومية الكوردية لصالح الحركة القومية التركية التي سارعت في استخدام اساليبها الطورانية في القضاء على المشاعر القومية الكوردية ومظاهرها بعد معاهدة لوزان مباشرة دون أن يبدي الحلفاء أية معارضة على ذلك النهج التركي.

المؤتمر و تجاهل القضية الكوردية:

سبقت عقد مؤتمر لوزان مراسلات وتبادل مذكرات بين وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزن، ووزير خارجية تركيا عصمت پاشا اينونو، تضمنت وجهات نظر كل طرف حول أدعاءاته ومطالبته بولاية الموصل ،وعندما فشلت تلك المراسلات والمذكرات في التوصل الى حل او اتفاق حول عائدية تلك الولاية ،فأن موضوع الولاية نوقشت في اجتماعين (جلستين)من اجتماعات ذلك المؤتمر.

وجهت الدعوة لجميع الاطراف بحضور المؤتمر بتاريخ ٢٧تشرين الأول في عام ١٩٢٢ [٨].كما دعيت الحكومتين التركيتين لأرسال ممثلهما الى ذلك المؤتمر (حكومة اتاتورك في أنقرة و حكومة السلطان في اسطنبول)وادى ذلك الى دخول قوات اتاتورك الى اسطنبول وطرد السلطان ونفيه الى مالطة في الأول من تشرين الثاني في ذلك العام، وبذلك أصبح الوفد الذي يمثل حكومة اتاتورك هو الممثل الوحيد للحكومة التركية في ذلك المؤتمر.

بدأت جلسات المؤتمر أعمالها في ٢٠تشرين الثاني من عام ١٩٢٢ ،وانتهت بعد عقد ٣٩ جلسة في ٣١ كانون الثاني من عام ١٩٢٣ .ودشن حقل الافتتاح رئيس الفدرالية السويسرية م.هاب(M.Haab) وممثلي كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية واليابان واليونان ورومانيا ومملكة الصرب والكروات وتركيا. وخصصت جلستان فقط لمناقشة قضية ولاية الموصل بين الدولتين هما الجلسة ٢١ والجلسة ٢٢ اللتان عقدتا في يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣ عقدت الجلسة الأولى في الساعة الحادية عشرة صباحا وانتهت في الساعة الثانية

7-Lenczowski, George, Op.Cit, P.262.
8-Fisher,Sedney Nettleton,Op,cit, P.386

وعشر دقائق بعد الظهر .وعقدت الثانية في الساعة السادسة مساءا وانتهت في الساعة السابعة وعشرون دقيقة ،أي ان الجلستين استغرقتا أربع ساعات ونصف فقط.(٩)

وفيما يلي ملخص بكل ماورد من طرح وادعاءات حول عائدية ولاية الموصل من قبل الوفدين التركي والبريطاني ،وهي نموذج قل مثيله ،لطرفين يدعيان احقية بأقليم جغرافي لايمثل جزءا من وطن أي طرف منهما ، ويسعيان لتقسيم شعب ليست لهما أية صلة به، ومن دون أن يسمح لذلك الشعب ،وهو الشعب الكوردي ،في ابداء أي رأي حول مصير ومستقبل بلاده التي يتساوم عليها الطرفان الاجنبيان. ((انظر خريطة رقم ١)).

وعليه ستناول في القسم الاول طرح الادعاءات التركية ومن ثم ،أي في القسم الثاني نتناول ادعاءات الطرف البريطاني:

اولا: ادعاءات الوفد التركي:-

اشار عصمت اينونو ،رئيس الوفد التركي، ان تركيا لايمكنها التخلي عن ولاية الموصل لأية دولة أخرى لأسباب اثنولوجية وسياسية وتأريخية وجغرافية واقتصادية وعسكرية وملخص هذه الاسباب هي كما يلي:

١-الأسباب الاثنوغرافية(١٠):-

يبلغ مجموع سكان ولاية الموصل – ٥٠٣٠٠٠ نسمة ،اضافة الى ١٧٠٠٠ نسمة من الرحالة العرب والكورد والترك استنادا الى آخر احصاء تركي كما هو موضح في الجدول ادناه:

ولاية الموصل	كورد	ترك	عرب	يزيديون	غير مسلمين	المجموع
سنجق السليمانية	٦٢٠٠٠	٣٢٩٦٠	٧٢١٠	---	---	١٠٣٠٦٠
سنجق كركوك	٩٧٠٠٠	٦٩٠٠٠	٨٠٠٠	---	---	١٨٤٠٠٠
سنجق الموصل	١٠٤٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٣١٠٠٠	٢١٦٠٠٠
مجموع الولاية	٢٦٣٠٠٠	١٤٦٩٦٠	٤٣٢١٠	١٨٠٠٠	٣١٠٠٠	٥٠٣٠٠٠

9-His Majestry's Stationery Office, Lausann Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923, London, 1923,PP 337,363, 393,404.

ان معظم المعلومات الخاصة بالمؤتمر مستقاة من هذا المصدر لأنه الملف الذي يضم جميع اعماله.

10-Ibid, PP.339-341.

يوضح هذا الجدول مايلي:

أ)ندرة العنصر العربي في سنجقي كركوك والسليمانية.

ب)لايوجد في سنجق الموصل سوى ٢٨٠٠٠ عربي مقابل ١٣٩٠٠٠ كوردي وتركي(تركماني).

ج)هناك ٤١٠٧٩٠ تركي وكوردي في الولاية مقابل ٤٣٢١٠ عربي و ٣١٠٠٠ نسمة من غير المسلمين أي ان ٥/٤ سكان الولاية هم من الترك والكورد ،وان اقل في ٥/١ سكانها هم من العرب.

فأذا كان الوفد البريطاني يشكك في دقة الأرقام الواردة في هذا الاحصاء ،فأن الأرقام التي يقدمها الوفد البريطاني هي الاخرى تشير تقريبا الى نفس النتائج.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للقوميات في ولاية الموصل ، فقد أشار رئيس الوفد التركي عصمت اينونو إلى ان العرب يسكنون كلية جنوب الخط الممتد من القيارة –سنجار ،وعلى الجانب الأيمن لنهر دجلة ،واذا استثنينا بقعة صغيرة تقع مابين الفتحة وكركوك على الجانب الايسر للنهر ،فأن المنطقة تصبح مسكونة بالكامل من قبل الكورد والترك ،وان سكان مدينة الموصل يتكلمون ثلاث لغات هي العربية والتركية والكوردية. ويستطرد عصمت اينونو قائلا: ان الكورد ليسوا من اصل ايراني (آري)،بل انهم من اصل طوراني[11] ،وان اليزيديين هم بطبيعة الحال من الشعب الكوردي ،وان الذين يعرفون الأنضول يدركون ان الكورد لايختلفون عن الترك ،وان هذين الشعبين اللذان يتكلمان لغتين مختلفتين ،يشكلان وحدة واحدة من حيث الرس والدين والعادات .وعلى الوفد البريطاني ان يدرك بقناعة ،ان غالبية سكان ولاية الموصل هم من الترك والكورد(اكثر من ٨٥٪ استنادا الى الاحصاء التركي واكثر من ٦٦٪ استنادا الى الاحصاء البريطاني).ولو افترضنا ان غالبية سكان مدينة الموصل هم من العرب فليس هناك سبب يفسر لماذا تقرر الغالبية العربية لسكان المدينة الذين يشكلون في واقعهم أقلية صغيرة في الولاية، مصير الولاية برمتها كما يريد الوفد البريطاني.

١١-استند الترك في ادعائهم على نقرة خاطئة وردت في دائرة المعارف المطبوعة انذاك في مادة (كوردستان) التي وصفت سكان كوردستان ((الكورد)) بأنهم كانوا يصنفون ضمن السومريين والاشوريين على أنهم طورانيون (Turanians) ومن هنا جاء ربطهم الخاطئ بالترك.للتفاصيل انظر:

Toynbee, Arnold J., Survey of Ineternational Affairs 1925, Vol.1,Oxford University Press, London,1927,P.478 a nd –
His Majesty's stationary office, Op.Cit, P.342

٢-الاسباب السياسية[١٢]:-

اشار انينو الى ان ادعاءات البريطانين بخصوص عدم رغبة الكورد في العيش مع الترك ،أمر لايتفق مع الحقائق ،وقال : ان عدة قرون مضت وهذين الشعبين متحدين بوحدة الرس والدين والمطامح والعادات والتقاليد.وانهما عاشا معا متفاهمين.وان التأريخ يبين ان الكورد قد خضعوا لحكم الترك، وانهم شاركوا الترك قسمتهم ونصيبهم .واضاف : ان الحكومة التركية الحالية قبلت مساهمة الكورد في المجلس الوطني التركي وان لهم الان ممثلين في ذلك المجلس. وان الشعبين اللذان يشكلان غالبية سكان الولاية سيحاربان معا للبرهنة على وحدة الأراضي التركية،ومعارضة انفصال أي جزء منها، واشار الى ان: من الامور المعلومة ان الطائرات البريطانية قامت بقصف المواقع الكوردية والتركية لمنعهم من التصويت لصالح الانضمام الى تركيا، ورغم الضغط ،فأن اقلية من سكان مدينة الموصل هي التي ساهمت في التصويت .

وأشار انيونو الى الاعلان الذي اصدره الحلفاء الخاص بتحرير العرب من السيطرة العثمانية قد فقد قيمته الحقيقية منذ عام ١٩١٨ ،فاستنادا الى ذلك الاعلان الذي اصدره الملك فيصل الأول بدمشق في ١٩٢٠/٢/١٥ ،فأن السلطات البريطانية كانت قد دخلت في مباحثات مع الشريف حسين عام ١٩١٥ ،وفي تلك المباحثات لم توعده بريطانيا بضم ولاية الموصل الى دولته العربية، كما تفعل بريطانيا حاليا ،فالموقف الحقيقي للعرب من البريطانيين يمكن ملاحظته في احداث عام ١٩٢٠ و ١٩٢١ في جنوب العراق.

واضاف :ان تركيا لاتعلم بشروط الانتداب (سان ريمو ١٩٢٠) وترى ان الشعب العراقي لم يعط رأيا صريحا بشأن قبول الانتداب البريطاني الذي منحته بريطانيا لنفسها. ان الدول الحليفة عقدت عدة اتفاقيات بشأن تقسيم الدولة العثمانية قبل وبعد الهدنة، الا ان التطورات الأخيرة الغت مثل تلك الاتفاقيات.

ولاندري لماذا تبقى اتفاقية سان ريمو[١٣] سارية المفعول فيما يخص الانتداب على ولاية الموصل. ان حق الاحتلال الذي تتذرع به بريطانيا للعراق والموصل لا مسوغ له في الوقت الحاضر. ان حق الاحتلال لاينطبق على ولاية الموصل لانها احتلت من قبل القوات البريطانية بعد الهدنة وليس قبلها.[١٤]

12-His Majesty's Stationery office ,Op.Cit, P.344

١٣-عقد مؤتمر سان ريمو في ٢٤ نيسان من عام ١٩٢٠ وهو امتداد لمؤتمر السلام، ثم التوصل فيه الى اتفاق حول تقسيم امتيازات النفط ومد الانابيب والانتداب واتخاذ المواقف الموحدة من قبل الحلفاء تجاه تركيا والعرب.

واضاف انيونو : لقد اظهرت الحقائق ان سكان سنجقي السليمانية وكركوك امتنعوا عن التصويت لصالح دمجهم بالعراق.وفي الحقيقة لو كان سكان الموصل والمناطق المحيطة بها في موقف يمكنهم من التعبير عن أرائهم بحرية لتبين لنا انهم ايضا غير راغبين في ذلك الدمج.

٣-الاسباب التأريخية[١٥]:-

أوضح عصمت اينونو في هذا الجانب ان الموصل والمقاطعات الممتدة حتى بغداد كانت خاضعة للأتراك منذ مايزيد عن احد عشر قرنا.أي منذ عهد السلاجقة وبداية ظهور العثمانيين .وهي تبعا لهذا تشكل جزء من اراضيهم وليس هناك سبب يدعوا الى دمجها ببغداد.

٤-الاسباب الجغرافية والاقتصادية[١٦]:-

اشار اينونو في هذا الجانب انه استنادا الى الحقائق الجغرافية (الطوبوغرافية والمناخية)فأن الحد الفاصل بين الانضول والعراق يمتد عبر جبال حمرين – جبل مكحول –وادي ثرثار –جبل سنجار. فالى الشمال من هذا الخط تتشابه ولاية الموصل جغرافيا مع الانضول .وان الولاية لم تكن جزءا مما يعرف بالعراق العربي ،بل كانت جزءا من بلاد الجزيرة.وهي جغرافيا وتأريخيا تقع خارج حدود العراق. كما انها لاتشكل جزءا من العراق حتى مناخيا، واستنادا الى كون اشجار النخيل لاتنمو شمالي خط كفري –تكريت، فأن الحد الجغرافي الذي يفصل الانضول شمال العراق هو خط جبال حمرين – جبل مكحول – جبل سنجار ،فشمال هذا الخط تتمتع بها ولاية الموصل بنفس الصفات المناخية و الجغرافية للأنضول ،بينما تختلف بغداد في هذه الخصائض عن الموصل والاناضول.

وفيما يتعلق بالناحية الاقتصادية اشار اينونو الى ان ولاية الموصل بعد مد خط سكك الحديد اصبحت ذات ارتباط وثيق بالانضول اكثر من ارتباطها بالعراق .واصبح ارتباطها بالبحر

١٤-اعلنت الهدنة في ١٩١٨/١٠/٣٠ ،بينما احتلت القوات البريطانية مدينة الموصل بعد ذلك بتأريخ ١٩١٨/١١/٣.

15-His Majesty's stationery office, Op. cit, P.348.
16-Ibid, PP.344-348.

المتوسط والخليج ثانويا. وان صناعة الخشب في بغداد ولاتعتمد على الموصل فقط بل على دياربكر ووان ايضا، وان هذه المواد التجارية تمر بالموصل كترانسيت فقط.وعليه فأن الادعاء بان الموصل تشكل تكاملا اقتصاديا بالنسبة للعراق يعني انه بالامكان تعديل الكثير من حدود البلدان على هذا الاعتبار.كما ان ولاية الموصل اكثر ارتباطا بالاناضول وليس بالعراق ويبدوا ان اصرار بريطانيا على ضم الولاية والعراق الى مناطق انتدابها يعزى الى ثروتها النفطية .

٥-الاسباب العسكرية والستراتيجية[١٧]:-

اكد عصمت اينونو ان جبل حمرين –محكول –وادي ثرثار–جبل سنجار هو الحد الفاصل بين الانضول والعراق، لأنه ،وبعيدا عن الاعتبارات الاثنوغرافية والجغرافية والاقتصاديةوالسياسية ،يشكل خطا فاصلا بين هاتين المنطقتين المتميزتين طبيعيا. ان بغداد ليست في خطر من هذا الحد لانها تبعد عنه حوالي ١١٢كم .وان هذا الحد الذي نطالب به ليس قريبا من بغداد. أما الادعاء البريطاني بأنه في حالة عدم حصول العراق عن ولاية الموصل فأنه من الناحية الستراتيجية سيخسر استقلاله بسبب ما يمنحه ذلك الخط من تهديدات تركية، فهو موضوع غير صحيح وبعيد عن الحقيقة.

واضاف اينونو :ان الخط الذي نقترحه (جبال حمرين) هو سلسلة جبلية، وفاصل طبيعي بين تركيا والعراق ،وهو خط استراتيجي لكلا البلدين. ان عدم القبول بهذا الخط معناه فصل نصف مليون كوردي وتركي عن وطنهم الأم. ان خير ضمان لأمن العراق ،أي كان حاكمه ،هو في التحالف والصداقة مع تركيا وليس في اقتطاع اجزاء من بلاد الكورد والترك.ان تركيا ليست على استعداد لأعطاء ولاية الموصل لاية قوة اخرى ،وفي الختام ناشد الدول والرأي العام الدولي ان يدعم الموقف التركي هذا.

٦-الميثاق الوطني التركي[١٨]:

اشار اينونو الى ان الميثاق الوطني التركي يعترف في فقرته الأولى باستقلال الشعوب العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية واصبحت قبل الهدنة خاضعة للاحتلال البريطاني والفرنسي.وبهذا يتفق مع بنود الرئيس الامريكي ولسن الخاصة بحق تقرير المصير للشعوب ،الا

17-His Majesty's stationery office ,Op.Cit. P.349.
18-His Majesty's stationery office, Op.Cit, P.370

انه وردت في نفس الفقرة: ان جميع المقاطعات العثمانية سواء أكانت داخل أو خارج خط الهدنة والتي يسكنها غير العرب (يقصد كوردستان) ومن غالبية مسلمة تبقى تشكل كلا غير قابل للتجزءة ،وهذا يعطينا الحق في المطالبة بولاية الموصل.

واختتم اينونو حديثه بما يلي:

قبل ان انهي حديثي اود ان ابين ان الوفد التركي عندما يكرر مطالبته بولاية الموصل ،فأنا متأكد من ان هذا المطلب سيحضى بالتأييد التام من الرأي العام في جميع البلدان، وانه ،فوق ذلك مقتنع بأن الجميع سيدركون مصداقية وأثر الحجج التي تشرفنا بوضعها بين ايديكم.[١٩]

نقد الادعاءات التركية:-

يتضح مما تقدم ان جهود الوفد التركي في مباحثات لوزان كانت مركزة للمطالبة بأخضاع ولاية الموصل(كوردستان الجنوبية) الى السيادة التركية، بعد ان احتلها القوات البريطانية اثناء الحرب العالمية الأولى واصبحت جزءا من مناطق انتدابها، وقد استند رئيس الوفد التركي عصمت اينونو على نص المادة الأولى الواردة في الميثاق الوطني الذي اصدره البرلمان التركي في ٢٨ كانون الثاني من عام ١٩٢٠ والتي تشير ضمنا الى عائدية تلك الولاية لتركيا[٢٠].

أما بقية الادعاءات التركية فأنها جاءت على النقيض مما ورد في تلك المادة.

فالمبررات الاثنوغرافية اظهرت ان غالبية سكان الولاية هم من الكورد وليسوا من الأرمن والعرب ولا الترك، حيث بلغت نسبة الاكراد فيها ٥٦٪من مجموع سكانها ،في حين كانت نسبة العرب ٥ر٨٪والترك والتركمان معا٢٩٪. ومن الناحية السياسية فأن الاكراد كانوا قد عبروا مرارا عن رغبتهم في الاستقلال عن السيطرة العثمانية أو اية سيطرة اجنبية أخرى. وان كوردستان كوطن قومي للاكراد كانت موجودة بشعبها قبل ان يتواجد الأتراك في الانضول .كما ان السيطرة العثمانية على كوردستان مهما طال أمدها لايمنح الشرعية لتركيا بأن تطالب بأنضمام أي جزء من كوردستان اليها.

أما من الناحية الجغرافية والاقتصادية فأن كوردستان تشكل أقليميا حغرافيا مستقلا له خصائصه الاقتصادية المتميزة ،وان التشابه وحده في بعض الخصائص الجغرافية أو الاقتصادية لايعني وحدة الوطن، فكوردستان اقليم جبلي وسويسرا كذلك لكنهما ليستا وطنا واحدا لشعب واحد.

19-Ibid, P.352

20-Lenczowski, George, Op.Cit, P.103.

وعليه فأن مطالب وادعاءات الوفد التركي في مؤتمر لوزان لاتشكل حجج مقنعة ،كما لم يكن لها أي اساس قانوني أو تأريخي أو قومي ،يضاف الى ذلك ،ان ادعاءات الوفد التركي ومطالبته بولاية الموصل لم تكن مؤيدة من قبل الرأي العام داخل الولاية ذاتها ،لذا فهي ادعاءات باطلة، لاتمثل رغبة و ارادة سكان ولاية الموصل ذات الغالبية الكوردية.

ثانيا:ادعاءات الوفد البريطاني[٢١]:-

استهل اللورد كيرزن، وزير خارجية بريطانيا حديثه في المؤتمر كما يلي:
انتهز هذه الفرصة لاقدم عرضا عاما حول هذه المشكلة.ان هناك كثيرا من التحريف والمبالغة والتشويه حول قضية ولاية الموصل .لذا فالمطلوب هو ان تكشف الحقائق .انا ممتن لعصمت باشا الذي لخص لنا الحجج التركية كما عرضها علينا الان، أما أنا فسأتناول حججه نقطة نقطة، واعطي جوابي عليها، وسأكون مسرورا لو جمعت حجج الطرفين جنبا الى جنب ليطلع عليها الرأي العام العالمي.

١-الاسباب الاثنوغرافية:-

على الرغم من ان الحكومة التركية حكمت ولاية الموصل عدة قرون، الا انها عاجزة عن تقديم خريطة صحيحة و إحصاءات دقيقة لعدد سكانها ونسبة أجناسها. وعليه فأن الإحصائية المقدمة من قبل الوفد البريطاني هي اكثر دقة من أرقامهم ،واحدث منها(١٩٢١)وهي كما يلي:

ولاية الموصل	العرب	الكورد	الترك	المسيحيين	اليهود	المجموع
الموصل	١٧٠٦٦٣	١٧٩٨٢٠	١٤٨٩٥	٥٧٤٢٥	٩٦٦٥	٤٣٢٤٦٨
أربيل	٥١٠٠	٧٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٤١٠٠	٤٨٠٠	١٠٠٠٠٠
كركوك	١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٦٠٠	١٤٠٠	٩٢٠٠٠
السليمانية	---	١٥٢٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٥٥٠٠٠
المجموع	١٨٥٧٦٣	٤٥٤٧٢٠	٦٥٨٩٥	٦٢٢٢٥	١٦٨٦٥	٧٨٥٤٦٨

21-His Majesty's Stationary Office, Op.Cit., PP.325-363.

فأذا كان عصمت باشا يحتج على دمج الولاية بالعراق بسبب كون العرب لايشكلون سوى ربع مجموع سكانها ،فكيف يطالب بدمجها بتركيا استنادا الى عدد سكانها التركمان الذين لاتبلغ نسبتهم سوى ٣ر٨٪ من مجموع سكانها. لقد حاول الوفد التركي ان يصور لنا بأن غالبية سكان الولاية هم من الترك ،زاعما ان الكورد هم من اصل طوراني –تركي.

ان الكورد ليسوا اتراكا بل هم شعب آرى ،وان الادعاء بأرتباطهم عنصريا بسكان الانضول لاينطبق في الواقع الا على التركمان.

٢- الاسباب التأريخية :-

ان الوفد التركي لاينكر بان الموصل مدينة بناها العرب ،وهذا دليل على وجود العرب قبل وصول الترك اليها.أما الكورد فأنهم كانوا هناك قبل ذلك التأريخ ،وحتى لو سلمنا جدلا بقول الوفد التركي ،بأن السيطرة التركية على الموصل دامت زهاء احد عشر قرنا من الزمان فأن تلك السيطرة قد انتهت قبل بضعة سنوات، وضل العرب والكورد كما كانوا قبل احد عشر قرنا دون ان يمسهم التغيير، لافي الجنس ،ولا في الثقافة ، او في المشاعر القومية.

٣- الأسباب السياسية

يدعى الوفد التركي ان سكان ولاية الموصل يرغبون في الانضمام الى تركيا بسبب ارتباطهم السياسي القديم مع النظام التركي.إذا كان هذا القول صحيحا بالنسبة للتركمان في الولاية نظرا لتمتعهم ببعض الامتيازات في العهد التركي ،فأنه لا يصح لا للعرب ولا بالنسبة للكورد،لان الغالبية العظمى منهم صوتت في الاستفتاء الأخير لصالح الانضمام إلى دولة العراق.

٤-الأسباب الجغرافية والاقتصادية:-

أن حجج الوفد التركي الجغرافية والاقتصادية ضعيفة كذلك.فالمعروف ان سهل الموصل ،بصيفه الحار الطويل وشتائه القليل الثلج، والذي يبلغ مجموع المطر السنوي فيه ٥ر٢٢سم، يختلف مناخيا، عن الحالة في الانضول اكثر من اختلافه عن مناخ بغداد. أما من الناحية الاقتصادية،فأن الوفد التركي يعترف بأهمية كل من ولايتي الموصل وديار بكر، كمصدر

للغذاء،بالنسبة لبغداد . اننا لانطالب بدياربكر ،الا ان أهمية ولاية الموصل الاقتصادية لبغداد امر لايمكن اهماله.

وذكر كيرزن ايضا ان الوفد التركي يعتقد بأن اسباب اصرار بريطانيا على مطالبتها بولاية الموصل هو وجود البترول فيها، لكنه انكر ذلك واضاف ان بريطانيا تعرض الموضوع بعيدا عن أية مطالبة بأية ثروة معدنية في الولاية.

٥-الاسباب العسكرية والستراتيجية:-

ليس من الواضح لدينا، لماذا ستكون ولاية الموصل ذات اهمية دفاعية لتركيا. انني ارى في انضمام هذه الولاية الى تركيا سيجعلها قاعدة هجومية ضد العراق،في الواقع ليس هناك ما يخيف تركيا من دولة العراق الفتية حتى بعد انضمام ولاية الموصل اليها.

ان جبال حمرين سلسلة واطئة من التلال وليست بذات اهمية، و لاتصلح لجعلها حدا بين دولتين!!، ان الحدود الحالية في الجبال العالية بين العراق وتركيا تشكل عقبات حقيقية أمام العمليات العسكرية وليس تلال حمرين.

ان الوفد البريطاني يرفض جعل سلسلة حمرين – ديالى، حدا بين الدولتين للأسباب الستراتيجية التالية[٢٢]:-

أ. ان القوة التي تحتل ولاية الموصل تتمكن من حرمان بغداد من مصادر غذائها الرئيسية.

ب. ان تلك القوة تستطيع قطع الطريق الستراتيجي الذي يربط بغداد ببلاد فارس.

ج. من الصعب على حكومة بغداد ان ترى دولة غير صديقة على بعد ١١٢كم من حدودها الشمالية.

الميثاق الوطني التركي[٢٣]:-

تستند مطالب الوفد التركي الى الميثاق الوطني الذي شرعه البرلمان التركي في عام ١٩٢٠، وعلى ضوء ذلك فأنه يعتقد بأنه له الحق في استعادة ولاية الموصل استنادا الى الفقرة الأولى من ذلك الميثاق. ان هذا غير ممكن بسبب التطورات الهائلة السريعة التي طرأت على الوضع الأقليمي منذ

22- His Majesty's, Stationary Office, Op.Cit., P369.
23- Ibid, PP.371-372.

نهاية الحرب ،مثل تنامي الحركة القومية العربية والكوردية، وصدور صك الانتداب ،وانشاء دولة العراق ،ويبدو ان الوفد التركي لايعير هذه الاحداث والتطورات أي اهتمام.

ان الوفد البريطاني غير قادر على التعامل مع القضية بهذا الشكل المبسط وبهذا السلوك الاعتباطي. ان الحكومة البريطانية ،اخلاصا لتعهداتها المقدمة لسكان الولاية، ولعصبة الامم ،تكرر رفضها لمجرد التفكير بالتنازل عن الولاية ،وانها ترى عدم وجود أية فائدة في أية حجج تركية اخرى حول الموضوع، ان حجج الوفد التركي هي حجج ضعيفة في هذا المؤتمر الدولي.

ثم اعلن اللورد كيرزن في ختام مناقشته ان بريطانيا وفي حالة استمرار المطالبة التركية بالولاية سترفع الموضوع الى المجلس عصبة الامم للبت فيه.

نقد الادعاءات البريطانية:-

ان الغريب في موقف وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزن ،انه تنكر في المؤتمر هو وحكومته بالكامل لكل ما يشير الى حق الكورد بعد ان حولت كوردستان الى غنيمة من غنام الحرب، وعين نفسه محاميا لعرب العراق وطالب بالنيابة عنهم باحقية العرب وليس الكورد بولاية الموصل ((كوردستان الجنوبية)) ويرد ويحتج ويسخر من الادعاءات التركية و مطالبتها بتلك الولاية.

الحقيقة ان كل المعلومات الاثنوغرافية والتأريخية والسياسية والجغرافية والاقتصادية والحجج العسكرية والستراتيجية التي ذكرها اللورد كيرزن والتي تتمتع بها ولاية الموصل هي مقومات جغرافية لأقليم كوردي متميز مؤهل لأن يكون دولة كوردية صغيرة، وكان بأمكان بريطانيا ،لو كانت جادة في وعودها السياسية للشعب الكوردي ،ان تحول هذه الولاية برمتها الى حكمدارية حقيقية بقيادة الشيخ محمود الحفيد انذاك. لا ان تعمل من أجل دمجها بولايتي بغداد والبصرة (مسيوپوتاميا) قسرا لتخلق منها مجتمعة دولة رغم انف سكانها، يقول ادموندز: ليس من شك في اننا كنا نخوض معركة حياة أو موت بالنسبة للعراق ،وذلك ليقيننا ان البصرة وبغداد دون الموصل (كوردستان الجنوبية) لايمكن ان تبنى فيها دولة عربية معقولة لأسباب اقتصادية وستراتيجية،واننا كنا نجد ان لافرق بين المصالح العراقية النهائية والمصالح البريطانية المباشرة.[٢٤].

ان بريطانيا كانت انذاك تمثل الدولة العظمى الرئيسة بين دول الحلفاء التي كان بأمكانها ان تقرر كل شيء مثلما كان بأمكانها ان تنشيء دولة كوردية، لكن مصالحها الاستعمارية

٢٤-ادموندز سي.جى ،كرد ، ترك وعرب ،ترجمة جرجيس فتح الله ،مطبعة التايمس ،بغداد، ١٩٧١، ص٣٥٧.

ومزاهنتها على امكانية ابقاء العراق جزءا من امبراطوريتها الهندية الى امد بعيد، جعلها ترمي بكل ثقلها السياسي والدبلوماسي من أجل دمج كوردستان الجنوبية بالعراق دون الالتفات الى مواقف الشعب الكوردي من ذلك التوجه الخطير، يقول انطونيوس:(ان اسهامات البريطانيين في بناء كيان العراق (على حساب مصالح الكورد القومية) هو أعظم احداث ما بعد الحرب الاولى، ويمكن القول،بدون أية مبالغة ،ان دولة العراق الحديثة تدين بوجودها على الاكثر الى مجهودات بريطانيا ،وكان من خط العراق ان تتفق مصالح بريطانيا الخاصة مع مصالحه، فرغبة بريطانيا في وضع اليد على منابع النفط في كركوك نتج عنها ضم ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية) برمتها الى الدولة العربية الجديدة (العراق) وتحويلها الى مستعمرة من مستعمراتها والفضل في هذا يرجع الى الدبلوماسية البريطانية ،هذا فضلا عن كونه ادى الى تعاون فعال وثيق انكلو- عراقي بخصوص التصدي للمشكلة الكوردية.)[٢٥]

فالهدف الحقيقي وراء استماتة اللورد كيرزن في المطالبة بولاية الموصل هو اطماع بريطانيا بثروات كوردستان الجنوبية وليست حاجة مسيوپوتاميا الى خصائصها الستراتيجية والاقتصادية،وكان هدف بريطانيا هو دمج الولاية بولايتي بغداد والبصرة دون أي اعتبار لما سيترتب على ذلك الدمج من هدر للحقوق السياسية للشعب الكوردي و وضعه المستقبلي داخل دولة العراق. لذلك يقول كل من بيارسالنجر واريك لوران: الواقع ان الكيان العراقي كان كيانا مصطنعا، وتعبر الفكرة التالية افضل تعبير عن هذا الواقع :العراق حصيلة نوبة جنونية أصابت تشرشل الذي اراد الجمع بين حقلين للنفط هي كركوك والموصل وذلك بدمج لثلاث فئات من الناس هم الاكراد والسنة والشيعة ،وربما كانت هذه الولادة الصعبة غير المتوازنة هي التي جعلت من التأريخ الحديث سلسلة من اعمال العنف.[٢٦]

معاهدة لوزان وتجاهل كوردستان

لم يتوصل الطرفان التركي والبريطاني الى أية نتيجة بخصوص مصير ولاية الموصل، مما حدى باللورد كيرزن الى طلب احالة القضية الى مجلس عصبة الامم للبت فيها بتأريخ ٢٥ كانون الثاني من عام ١٩٢٣ ،الا ان عصمت اينونو قدم مذكرة بتأريخ ٤ شباط الى كل من وفود بريطانيا

25- Antonius, George, The Arab Awa Kening, aparagon book, Newyork 1979. P.363.

٢٦-سالنجر ، بيار واريك لوران ، المفكرة الخفية لحرب الخليج ، دار فيشر، ١٩٩١ ، ص ٢٣-٢٤.

وفرنسا وايطاليا يطلب فيها استثناء قضية ولاية الموصل من مناقشات المؤتمر ،فوافق اللورد كيرزن عن ذلك[٢٧] وبذلك وقعت معاهدة لوزان بتأريخ ٢٤ تموز من عام ١٩٢٣ من دون ان يأتي فيها أي ذكر لمطالب الشعب الكوردي أو قضية ولاية الموصل ،الا ان المعاهدة اشارت الى ضرورة تثبيت الحدود السياسية الفاصلة بين تركيا والعراق باتفاق ودي بين بريطانيا وتركيا ، وان اخفقتا في ذلك فأن الموضوع يحال الى عصبة الامم للبت فيه وقد اشارت المادة الثالثة في المعاهدة المذكورة الى ذلك.[٢٨]

أما ما يخص الشعب الكوردي ودولته الكوردية في هذه المعاهدة ان المعاهدة تجاهلت تماما هذين الموضوعين ،مثلما تجاهلت كلية البنود ٦٢-٦٤ الخاصة بكوردستان والتي سبق أن ثبتها الحلفاء انفسهم ضمن بنود معاهدة سيفر (١٠ آب ١٩٢٠) ،وهذا يعكس بوضوح الانقلاب الخطير في مواقف الحلفاء من قضية القومية الكوردية، ويشير الى اللامبالاة التي امتاز بها سلوكهم السياسي تجاه الامة الكوردية المضطهدة.ان تخليهم عن معاهدة سيفر وتجاهلهم لمطالب الشعب الكوردي السياسية العادلة يشير صراحة الى حقيقة نواياهم الاستعمارية الطامعة بأرض كوردستان وثرواتها ،وهذا هو ما يفسر قبول جميع الاطراف بهذه المعاهدة مادامت قد ضمنت لنفسها حصصا من ارض وثروات كوردستان.

وكل ما جاء في معاهدة لوزان بخصوص الكورد وكوردستان ، وان لم تذكر المعاهدة الاسمين صراحة ضمن البنود الخاصة بالاقليات فقد جاء في البند(٣٧)من المعاهدة المذكورة مايلي: (تتكفل الحكومة التركية ، وتضمن الحماية الكاملة والتامة لحياة وحرية جميع سكان تركيا بدون تمييز في الميلاد والقومية واللغة والجنس والدين، ويمنح جميع سكان تركيا حرية الممارسة ،الخاصة أو العامة ،لأي دين أو معتقد أو رأي ،على ان تكون هذه الممارسات متفقة مع النظام العام والأخلاق الحميدة)[٢٩].

أما بقية الفقرات والبنود الخاصة بالاقليات ،وهي عديدة، فأنها لاتتعلق بالشعب الكوردي لأنها مخصصة حصرا بالاقليات (غير المسلمة) وهذا بطبيعة الحال لايشمل الكورد وانما مخصص لحماية المسيحيين واليهود داخل تركيا ،ويذكر ان الاقليات غير المسلمة هذه حصلت من الضمانات والحقوق بموجب هذه المعاهدة اكثر بكثير مما حصل عليه الشعب الكوردي، فقد وردت حقوقهم ضمن البنود ٣٧،٣٨و٣٩، ٤٠،٤١،٤٢،٤٣ بشكل خاص وغيرها من البنود الاخرى بشكل عام[٣٠] مع

27- Toynbee, Arnold J. Op.Cit. P.495.
28-Ibid, pp.494-495.
29-His Majesty's Stationery office, Op.Cir,P.698.
30-Ibid, PP.698-701.

ان نسبتهم السكانية ،مقارنة بالثقل السكاني للشعب الكوردي، داخل تركيا كان قليلا جدا لايمكن مقارنتها بنسبة الكورد.

وبطبيعة الحال أسفر التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤تموز من عام ١٩٢٣ على حصول تركيا بقيادة مصطفى كمال اتاتورك عن الاعتراف الدولي بها، ثم جرى تثبيت حدودها الجنوبية مع كل من دولتي العراق وسوريا في اعوام ١٩٢٦ و١٩٣٠ بشكل نهائي على التوالي وبهذا الاجراء تم تقسيم كوردستان العثمانية مجددا الى ثلاثة أقسام يخضع الجزء الاكبر منها لتركيا ،وخضعت ولاية الموصل (كوردستان الجنوبية)للاحتلال البريطاني وكوردستان السورية (الغربية) الى الاحتلال الفرنسي ثم اصبحتا فيما بعد أجزاء من دولتي العراق وسوريا بعد استقلالهما.انظر خريطة رقم (٢). وبذلك يكون الحلفاء قد اسهموا في تشتيت الشعب الكوردي وتمزيق خارطة وطنه ودمجها بأوطان الاخرين وجعلوا من القضية القومية الكوردية واحدة من اعقد القضايا الجيوبولتيكية في الشرق الاوسط.

* * *

الخلاصة والاستنتاج

يتضح مما تقدم ان الظروف المحلية (الكوردستانية) و الأقليمية والدولية التي رافقت فترة انعقاد مؤتمر السلام ،من اليوم الاولى لانعقاده في ١٨ كانون الثاني من عام ١٩١٩ ولغاية توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز من عام ١٩٢٣ ،لم تكن في صالح القضية الكوردية، بأستثناء الفترة التي هيئت لعقد معاهدة سيفر في ١٠ آب من عام ١٩٢٠ والتي تباطأ الحلفاء في تنفيذها وفرضها على تركيا.

ان دول الحلفاء ،وفي طليعتهم بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية تتحمل بشكل خاص وزر خلق تلك الظروف ثم تجاهل مطالب الكورد القومية والتي قادت الى الخطأ التأريخي المجحف بحق الامة الكوردية وضياع حقها السياسي في انشاء كيانها المستقل اسوة ببقية امم وشعوب الشرق الاوسط. وهذا يتناقض كلية مع كل تصريحات الحلفاء الخاصة بتحرير الشعوب وحق تقرير مصيرها.

وهذا لايعني ان الشعب الكوردي لا يتحمل مسؤولية في ذلك، فهو الآخر كان شعبا غير موحد ولا يخضع لقيادة موحدة، فالتشتت كان ،ولا يزال ،أحد العوامل الرئيسة في ضعف الموقف الكوردي

في المحافل الإقليمية والدولية على حد سواء.وكان هذا العامل أحد الأسباب الرئيسة التي قادت الحلفاء في النهاية الى تجاهل الرأي العام الكوردي مع انها كانت تتخذ قرارات تتعلق بمصيره السياسي.

ان مؤتمر لوزان هو بحق ،المؤتمر الدولي الخاص بتقسيم كوردستان الى حصص ضمنت مصالح كل الاطراف التي ساهمت في ذلك التقسيم ،لكن بريطانيا العظمى و فرنسا تتحملان المسؤولية الاكبر في هذا الاتجاه لانهما كانتا تمثلان القوتان الفاعلتان انذاك والمتحكمان بمؤتمر السلام، وانهما ساهمتا في دمج أجزاء واسعة من كوردستان العثمانية السابقة، بعد أن اصبحت من مناطق انتدابها بموجب هذه المعاهدة رسميا، بدولتي العراق وسوريا بدلا من ان تضمنا الى حكمدارية كوردستان التي كان البريطانيون يوعدون بها سكان كوردستان الجنوبية بأنشائها بقيادة الشيخ محمود الحفيد.

ومن طبيعي ان يسفر التوقيع على معاهدة لوزان ليس فقط على حصول تركيا الكمالية على الاعتراف الدولي بها، بل جر ذلك فيما بعد الى ظهور سياسة التعاون الاقليمي والستراتيجي بين الدول التي حصلت على حصة من ارض كوردستان وشعبها بهدف ايجاد سياسة موحدة لقمع هذا الشعب وحركته التحررية ومنع اية محاولة لاعادة توحيد كوردستان واستقلالها. واسفر ذلك عن تعقيد الوضع الجيوبولتيكي الذي تعاني منه الحركة القومية الكوردية حتى الآن.

كما ادت معاهدة لوزان الى افتقار خارطة الشرق الاوسط السياسية الى دولة كوردية ،وهذا يعكس بوضوح مدى الظلم الذي الحق بالامة الكوردية التي تشكل رابع اكبر مجموعة اثنية في الشرق الاوسط. ان تمزيق خارطة كوردستان ،من ناحية الجغرافية السياسية ، ودمج كل حصة منها بدولة من دول الجوار الجغرافي لكوردستان يعكس بوضوح ذلك الظلم ،وفي نفس الوقت يشير الى عضمة الامة الكوردية وقوة اقليمها الجغرافي الذي لايزال يثير مخاوف دول الجوار رغم تشتت هذه الامة ،فكيف بها ان توحدت؟!.

واخيرا ان دول الحلفاء المشار اليها انفا، ودول كبرى آخرى في وقت الحاضر، تتحمل مجتمعة مسؤولية تصحيح ذلك الغبن التأريخي الذي جاءت به معاهدة لوزان لهذه الامة المظلومة وذلك بتخليص كوردستان من الدمج القسري والسماح للامة الكوردية لممارسة حقها الطبيعي في تقرير مصيرها بنفسها اسوة ببقية الشعوب.

* * *

المصادر

١- العربية

١) ادموندز ،سي .جي ،كرد، ترك وعرب ،ترجمة جرجيس فتح الله ،مطبعة التايمس ،بغداد، ١٩٧١

٢) داخلية نظارتي ،امور محلية ولايات ،ولايات يوللر خريطة سيدر، اسطنبول ،هلال مطبعة سي.

٣) سالنجر ،بيار و اريك لوران ،المفكرة الخفية لحرب الخليج ،دار فيشر ،١٩٩١.

٤) كيم، جورجي، ثورة اوكتوبر الكبرى ومصائر شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية،دار النشر نوفوستي ،
موسكو،١٩٨٧.

٥) گرميانى،د، جيوپولتيك تقسيم كوردستان ،مجلة گولان العربي، العدد(٤١)، ١٩٩٩.

٦) لازاريف ،م .ش ،المسألة الكوردية ١٩١٧-١٩٢٣ ، ترجمة عبدي حاجي ،دار الرازي،بيروت ، ١٩٩١.

٢- الاجنبية

1-Antonius ,George, The Arab Awakening, aparagon book, New yoyk,1970.

2-Fisher , Sydney Netteton, The Middle East: A history, Routldge and Kegan Paul, 1971.

3-His Majesty's Stationery office,Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923,
London,1923.

4-Kaniholm, Bruce Robellt, The Origin of the cold war in Near East, Princeton-University
Press, Princeton and New Jersey,1980.

5-Lenczowski, George , The Middle East in the world Affairs, Cornell University Press,
Ithaca,London,1980.

6-Kutchera, Chris, Le Movement National Kurde, Flammarian, Paris ,1979.

7-Sonyel, Salah Ramsdam, Turkish Deplomacy1918-1923, Say publication, 1976.

8-Toynbee, Arnold J, Survey of International Affairs 1925, Vol.1, Oxford University press,
London,1927.

Lausanne Conference: A Conference that divided the Kurdish Homeland
A Geopolitical Study

This study deals with Laussanne Conference of 1922 according which the Kurdish origin homeland has divided to different regions.
Signing ((Modane)) cease-fire agreement between both Great Britain and Turkey , on Nov. 1922 , had paved the way for settling all suspendednt case including the so called (Mosul Vilayet problem) .
Laussane conference has turned a blind eye to the articles of the previous agreement known as ((Sever)) agreement which were in favor of Kurdish national interests .
In Lossane conference that lasted more than a year , (from 20,Nov.1922 to 31,Jan, 1923) both Great Britain and Turkish delegations exchanged their views on Mosul problem , explained their different , and even their allegation to annex Mosul vilayet to their territories .
The tw sides expressed their claims on this region and both sides reiterated their rights in his prosperous their claims were based on :

1.Ethongraphic factors .
2.Ploitical reasons .
3.Historical rights .
4.Geographic and economic facts .
5.Military & Strategic factors .
6.Turkish National accord .

In this study we tried to analyze the two sides claims and counter claims , we have also explained the Losanne conference & its defects , especially those articles which has connived Kurdish historical rights in their origin homeland , & also we foxed on those articles that paid no attention to the long standing Kurdish struggle for self-determination .
And finally we underlined the impact of this agreement and its results on Kurdish modern history as a whole .

کۆنگرەی لۆزان : کۆنگرەی دابەشکردنی کوردستان
(لێکۆڵینەوەیەکی جیۆپۆلەتیکی)

ئەم لێکۆڵینەوەیە باس لە کۆنگرەی لۆزان دەکات ، کە چۆن تیایدا کوردستان کرایە چەند پارچەیەکی دابەشکراو .

پاش ئەوەی ئاگر بەستی (مۆدانیا) لە تشرینی دووەمی ١٩٢٢ دا لە نێوان بەریتانیاو تورکیادا مۆرکرا ، بوە هۆکارێك بۆ ڕێگە خۆشکردن و تاوتوێکردن و چارەسەرکردنی گشت ئەو کێشانەی کە لە نێوانیاندا هەڵپەسابوو مابوونەوە ، لەوانەش کێشەی (ویلایەتی موصڵ) بە هۆی بەستنی پەیمانێکی نوێوە کە بە پەیمانی (لۆزان) ناسراوە ، واز لە پەیمانی سیڤەر هێنرا .

کۆنگرەی لۆزان کە پەیامانامەی بۆزانی تیا مۆرکرا لە ٢٠، تشرینی ١٩٢٢ دا دەستی پێکردووە و لە ٣١ی کانونی دووەمی ١٩٢٣ دا کۆتایی هاتووە ، هەریەك لە وەفدی تورکیا و بەریتانیا ڕاو بۆچونی خۆیانیانی سەبارەت بە حەقداریێتی لە ویلایەتی موصڵ دا خستە ڕوو ، بەبێ گوێدانە مافی کوردو بیر بۆچونی لەو بارەیەوە .

هەروەها ئیدیعاکردنی هەردوو وەفدی تورکی و بەریتانیمان خستۆتە ڕوو سەبارەت بە حەقیقەتی ویلایەتی موصڵ ، ئەو ئیدیعایانەش بریتین لە :

١-هۆکارە ئەسنۆغرافیەکان .

٢-هۆکارە سیاسیەکان .

٣-هۆکارە میژوویەکان .

٤-هۆکارە جوگرافی و ئابوریەکان .

٥-هۆکارە سەربازی و ستراتیجیەکان .

٦-پەیمان نامەی نیشتمانی تورکی .

هەروەها ئەو ڕەخنەو کەم کورتیانەمان دەرخستووە کە لە هەردوو ئیدیعایەکانی تورکیاو بەریتانیادا هاتوون .

هەروەها ئاماژەمان بە پەیمان نامەی لۆزان و حساب بۆنەکردنی کوردستان کردووە وەکو گەلێکی خاوەن زەوی و ئەو زوڵمە میژوویەی کە لێی کراوە .

لە کۆتایشدا ئاماژەمان بە پوختەو دەرئەنجامەکانی لێکۆڵینەوەکە داوە .